

## الجبر والاختيار في كتاب الفصول والغايات

[ مهادة إلى الأستاذ محمود حسن زرقاني ]

للأديب السيد محمد العزاوي

— ٣ —

« ... وقول الحق أمثل من الكون ، واستقامة العالم لا تكون ، ولذة الدنيا مقطعة ، وخير اليت غير جلي إلا أنه قد لقي ما حذر ، فاسع لنفسك الخاطئة في الصلاح ... »

ومن مظاهر هذا التفكير ما انتهى إليه من نظريته في الجبر. وأول ما يمكن أن نصادفه من هذا التفكير مشكلة خلق الأعمال ومشكلة التكليف وأمر البعث . فإن المسألتين الأخيرتين نتيجتان مباشرتان لمشكلة خلق الأعمال تتأثران بها سلباً وإيجاباً . فإذا ما أثبت للإنسان خلق الأعمال صححت إذن تعاليم الأديان بشأن القيامة والحساب ، وإذا أثبت ذلك لله سقط التكليف عن البشر وانهدمت في رأي العقل والعدل فكرة الحساب والعقاب . ويبدو أن هذا ما يميل إليه أبو العلاء ، وإن لم يصرح به تصريحاً . وهو كما نعلم قد أسلم قياده للعقل ، وعقله أدان بالجبر المطلق فلم يكن من الحق في شيء أن يثبت بعثاً ولا تكليفاً ما دام قد أثبت الجبر في الأعمال . بل كان العقل يقضى صراحة بالرفض إلا إذا كان البعث والحساب جبراً كذلك ، وهذا ما لم يفعله أبو العلاء منزهاً الله عما يراه من عبث

يرى المرء نفسه مجبوراً على أن يفعل ما يأتيه لا خيرة له والقدز من حوله « أخو الحياة » فيقول : « كذبت النعاهة أمها تعلم لم رفع الفاعل ونصب المفعول ، وإنما القوم مرجون ، والعلم لعالم الغيوب ، خالق الأدب والآداب (١) » فهو لا يرى أن القائم بالفعل هو الفاعل الظاهر ؛ وإنما الفاعل شيء آخر . « بيده نواصي المباد ، لا يخرج بما يقضيه الجند ولا الحيوان ، ولا يفعل إلا ما رضى وشاء ، وغير متملق به الزينغ والخطأ ، ولا شيء من

الدينيات » هذا الشيء يخشى أن يصفه بصفة ما (١) « وإن فملت خشيت التشبيه ، وأشركت الضمفة العاجزين ، مع القوى القادر في بعض المقال إذا قلت فعل الأول وفعل النعمان ، وهيهات ما أبد بين الفعلين (٢) » وقد يبدو هنا أنه أسند إلى النعمان فعلاً قام به ابتداءً منفصلاً عن الأول كما يشمر بذلك قوله : « ما أبد بين الفعلين » ولكن ما الرأي وهو يرى عكس هذا ، ويصرح به في نصوص صريحة لا تحتل الشك ولا التأويل نحو قوله : « وعمل مكتوب مكوؤ ، مقترى بالحفظ ثم مقروء ، ونوب الحياة عني مسروء ، وغير القدر هو المدروء ، لا يبعد عني السوء ، أمم بالخير وأهوء ، والأقدار دونه ممترضات (٣) » فهل رأيت إلى ذلك المكتوب ؟ ومحاولته فعل الخير فلا تمكنه من ذلك الأقدار لأن الذي قدرها لم يقدر له أن يفعلها ؟ فيغضب أبو العلاء لذلك ويصيح أن « لو كانت المناقشة في غير عالم المستودعات لتمتت أن تلقى إلى صحيفة العمل فأضرب على ما ضمنت رجاء الإضراب (٤) » ولكنه يائس من ذلك ؟ « هل يمصني الاجتهاد وقد سبق حكمه أني من أهل الخسار ، أم يضرنى التصير وقد نفذ عمله أي في درجة الأبرار (٥) »

وقد يمترض على ذلك بأن أبا العلاء نصح بأن « أترك المضلة إلى المرشدة ؛ فإن طرق الخير كثير » وقال : « ما يمتنعك أن تخير القسي وأنت في بلاد الضال ؟ » ولكنه رد فيما أوردت على ما يمنع المرء أن يترك هذا إلى ذاك أو أن يتخير القسي .

فالأعمال إذن حكم مقدر على المرء ، لا يستطيع أن يحمده ، ولا أن يعدل إلى غيره . وما معنى أن يعدل المرء عن « حكم » إلى « حكم » ؟ وهو يذهب إلى ما ذهب إليه في مسألة الأرزاق من أن الأحكام تجري على نهج غامض كذلك ، لا يدرك أو يبلل ، كما جرت الأرزاق على نفس التمروض والإبهام .

ولا يمكن أن تجد عند أبي العلاء علة يقنعك بها أو يقنع نفسه . وإنما العلة لديه أن « الناس أربعة نفر : مسعود نحس فهو المرحوم ، ومنحوس سعد فهو المحسود ، ومولود بالمعادة إلى أن يموت فذلك المكرم المرموق ، وثابت على الشقوة فذلك السطرح المرفوض . »

(١) ص ٣٣١ (٢) ص ٨٨ (٣) ص ١٤٩ (٤) ص ٥٩ (٥) ص ٣٣١

رماً<sup>(١)</sup> . وهو يسخر من أهل الدار الآخرة سخرية هادئة لاذعة في وقت ممّا « سلم الله عليكم أهل ديار لا يشعرون بتبليج الصبح ، ولا ترجل النهار ، أشفاق إليكم وإلى من أشفاق ؟ الأرواح متكلمة ، ولا الأجساد ملثمّة ، ولا المنازل رحاب<sup>(٢)</sup> » على أنه يؤمن الإيمان كله أن مصيره هو نفس هذا المصير ، « أما اللحاق بالفوم فقريب ولست من لقائهم على يقين فالقلب لذلك آسف حزين ، أفتراني أوجر على ذلك وأثاب ؟<sup>(٣)</sup> » فهو حزين كما ترى لأنه لا يستطيع أن يتبين حال الأموات في الدار الأخرى ، ولأنه لا يستطيع أن يؤمن بلقائهم . وهو يعيل إلى أنه لن يلتقي بهم لما قدم من أسباب ، فإذا ما أراد بعد ذلك أن يحيى أباه حيّاه « بحية رجل للقيام ليس براج<sup>(٤)</sup> » وغير هذا من النصوص كثير يدل على وجهة نظره في البعث . وقد يقال بأنه يؤمن بعث الأرواح دون الأجساد فقد قال : « عززت باعث الأرواح » ولكنه قال : « والله باعث الأروام » وقال : « ولا يمتنع أن يكون (جسد) الصالح إذا قبر في نعيم ، و (جسد) الكافر في عذاب أليم » فهو لم يجزم بشيء . فالأمر لديه أمر لا يمتنع . ثم هو يتساءل لماذا يمدب الله للمسيء ويشيب المحسن وكل الفلّين قد صنع ؟ ولكنه يتراجع منهما نفسه « فسبحان الله غافراً ومعتدباً . آرشد دفين أم أنا أفين ؟ » لا يركن إلى حال من الطمأنينة والثبات كما قلت : « فالدنيا فانية ، والنفس لا تأمن التبعات<sup>(٥)</sup> » « ولي ينذر أن الحازم حذر وقد أمّنت وأنا مسيء<sup>(٦)</sup> » لذلك فهو يرى أن « الحازم الذي لا يأبس ، يعجد الله ويقدم ، وبغير طاعته لا يتبس » لعل « الأجل يدركه من أهل السماء . »

وكل ما يمكن أن تأخذه عن أبي العلاء في أمر التكليف وشأن البعث إنما هو جهل وتوقف لا يثبت شيئاً ولا ينق شيئاً ، ولعلنا لو قرأنا الكتاب جميعاً لن نجد ما يمثل آراءه في صراحة أحسن من قوله : « وقول الحق أمثل من السكوت ، واستقامة العالم لا تكون ، ولقد الدنيا مقطعة . وخبر الميت غير جلي ، إلا أنه قد لقي ما حذر فاسع لنفسك الخاطئة في الصلاح<sup>(٧)</sup> »

وأبو العلاء حين يترضى « للقباسق » ومرتكب الكبيرة

وهو يمضي بعد ذلك إلى استخلاص الحكم في هذه القضية ، وينظر ما يشير به العقل ، فهو يتساءل ما دام كل شيء بحكم الله وقدره « فهل أتم كئين فتق خشية مشرفي كأنما درجت عليه بنات الجئل والساع . . . فلما تم وكساه الأديم ورواه بمثل ذؤابة الوليد وذلك يعلم الله . . . . . صرت رفقة من التجر في أعقابهم طاب رزق يقوم الليل ويعصوم النهار ، فوثب الداعر فضرب عنق جارمة عيال فما تطعم عيونهم من جثث ؟<sup>(١)</sup> » وهو يعرض إلى تلك الفكرة في بيان جلي يزيدنا تفصيلاً حين يقول : « وليس للسان ذنب إنما الذنب لمحرك اللسان ، كفارس طعن برمح فقتل غير مستحق للقتل ، فالجاني الفارس ، والرمح غنى عن الاعتذار . وإذا سمت القدم إلى قبيح فالجرعة لتأكلها . مثل رجل ركب فرساً فأخاف سيلاً فاستوجب العقوبة الرجل دون الجواد . . . وإذا خانت اليد فالباسط لها الخب الخثون . . . » ومن هو محرك اللسان ومن مسير الفارس ؟ وهل كان في إمكان محرك اللسان ألا يحركه ، والفارس ألا يطعن برمحه ، وناقل القدم ألا ينقلها ؟ كلا ، لم يكن ليستطيع ، إذن فلا لوم عليه ولا تريب . ولكن ماذا تقول وأبو العلاء يابى أن يقول ذلك صراحة ؟ فهو لا يعرض لها في بيان أكثر مما نرى . فهو حذر يود ألا يترضى صراحة لأمر ليس على علم به . ذلك هو أمر الموت وما بعده من الحياة الآخرة . فهو يجمل أمرها جهلاً يتعنى معه أن يعثر « بمخبر يعتام نفائس ما أقدر عليه يعلمني بعد الموت كيف أكون<sup>(٢)</sup> » وهو نفسه يصرح تصرّحاً بهذا الخوف والجهل ويلوم نفسه أنه لم يتخذ الحيلة والحذر حيال هذا الأمر الغامض « رقد . سمعت الحياة « وأخاف » أن أتبل فأقدم على ما حزن وساء وأنا أغفلت الحزم : ملت عن الجدد ومشيت في الخبار<sup>(٣)</sup> »

ولكن ما دام المرء لا يأتي أفعاله مختاراً فلم اليه : والحساب ؟ الواجب ألا يكون بعث ولا حساب إلا إذا كان جبراً هو أيضاً وهو بعث ينزه عنه الله . على أنه يرى أموراً مادية تحول عقلاً دون حدوثه إذ يصرح أن : « لو عبرت ألف حقبة ما ورد على منهم كتاب ولا رسول ، وعندى خبر خبرتيه المقول : إن جلود القوم تمزقت ، واللحوم بليت وتهالكت ، وصارت الأعظم

(١) ص ٤٤١ ؛ (٢) ص ٢٢ (٣) ص ٤٧ (٤) ص ٢٥٩

(٥) ص ١٤٨ (٦) ص ٣٥٥ (٧) ص ٣٥٨

(١) ص ١٧٠ (٢) ص ٢٧٨ (٣) ص ٢٣١

النية التي تبحث الناس ، وهذا الميت ذو الحال المهم ، وتلك الحياة الأخرى الغامضة المرعبة ، التي تجرد في أمرها . أثبتت ما قالت به الأديان ، أم يثبت ما أوحى به عقله ؟

في تلك المسألة أيضاً - مسألة الخلود في النار - لا نجد أبا العلاء يثبت شيئاً ، وإنما هو مترعزع مضطرب متفائل حيناً ، متسائل حيناً ، شاك متشائم حيناً آخر !

غير أننا لو تأثرنا بشيخ الكلام في ذات الله لديه في فصوله والفتايات لوجدنا صدى الكلاميين وغيرهم . على أنه يقول : « لا أعلم كيف أُعبر عن صفات الله وكلام الناس عادةً واسطلاحاً ، وإن فعلت ذلك خشيت التشبيه . . . ، . . . كيف يوصف بشيء خالق الصفات <sup>(١)</sup> » فهذا نص صريح لا يحتمل الشك في أنه لا يثبت لله غير ذاته ، فليس هو من الصفاتيين في شيء وإنما هو من المعتدلة . وقد أثبت أنه « لا أعلم كنهك ولا أهوء <sup>(٢)</sup> » وأن « الله القديم الأعظم ، وبحكمه جرى القلم ، ألا يخلد عالم ولا علم <sup>(٣)</sup> » ولكنه إن اعترف بكون الله « شاهداً ما غاب ولن يغيب ، وقديماً ليس لا بدائه وجود ، تقاصر لأوليته طوال الأغمار ، كالأخيلة إذا حدثتكم عنها النظرة الأولى كذبتها الثانية <sup>(٤)</sup> » فإنه يقرر شيئاً خطيراً إلى ذلك . هو لا يتصور أن الله خلق المادة من العدم أو أنه وجد قبل الزمان والمكان وإنما هو « رأى ما يحدث في هرم الدهر ، والزمان في شرح شيبته أيام نعام الكواكب وضائع في الأدحى ، ونسورها فراخ في الوكر ، وأسدها شبل في الغابة . . . إن كان ذلك فقد علمه ، وإن امتنع فالله مؤقت الميقات » .

( للبحث بقية )

السيد محمد العزاري

(١) ص ٨٠ (٢) ص ٣٧٤ (٣) ص ٢٠٨ (٤) ص ٩٢

أهو خالد في النار ، نجده يميل إلى التفاؤل تارة فيمتدأن « غفران إلهنا مأمول <sup>(١)</sup> » ولكنك أيها الحشاشة فرطت فأوبقت ، فانظري هل لك من متاب « إن لقيتِ شراً فما أجدركِ ، وإن لقيتِ خيراً فإن الله صفوح لا يعجز ولا يشبه العاجزين » وهو يتفاهل حين يقرر أنه « ما جنت السيئة فالحسنة تديه <sup>(٢)</sup> » والله غافر ذنوب للتيبين <sup>(٣)</sup> » بل هو يذهب إلى أبعد حدود التفاؤل : « لا آيسُ من رحمة الله ولو نظمت ذنوباً مثل الجبال سوداً كأنهن بنات جبر روضتهن في عتق الضعيفة كما ينظم صفار اللؤلؤ فيما طال من العقود ، ولو سفكت دم الأبرار حتى أستن فيه كاستنان الحوت في معظم البحر ، وثوبى من النجيع كالشقيقتين ، والترية منه مثل الصرية ؛ لرجوت المغفرة إن أدركني وقت للتوبة قصير ما لم يحل النقص دون النقص ، والجريض دون التمرريض ، ولو بنيت بيتاً من الجرائم أسود كبيت الشعر يلحق بأعتان السماء ويستقل عموده كاستقلال عمود الوضع ، وتمتد أطنايه في السهل والجبل كامتداد جبال الهندس ، لمدته عفو الله حتى لا يوجد له ظل من غير كباث <sup>(٤)</sup> » فانظر إلى أي حد بطمع في عفو الله ، ويؤمل مغفرته . على أن ذلك لا يمنعه ألا يسأل « هل من راق ، لدى إراق ، بات شاكياً من الخليفة باكياً ، يسأل ربه غفران الكباثر ، والله القابل توبة التائبين؟ <sup>(٥)</sup> » « ما أحسنت فأطلب الجزاء ولكن أسأت فرادى الغفران . ومن لى بالوقفة بين المنزلتين لا أكرم ولا أهان <sup>(٦)</sup> » وقد يؤديه هذا السؤال إلى اليأس أحياناً : « كيف أغسل الذنوب وقد صار لونها كسواد اللابة والنفاد كلما غسل حجر هذه وريش ذلك ازداد سواداً بإذن الله » . فهو يصف مجهوده في محاولة غسل الذنوب ، ولكن هذا الجهد يذهب عبثاً لأن الله لا يريد : « ولو شاء لبعث مطراً تبيض تحته اللوب ، وطيراً مثل النوب ، ولكنه أجرى المادة بما تراء . . . ولكن ما هذا الذي تراء ويعتقد أبو العلاء أنك تراء معه؟ لاشيء إلا أن الله قدره يبحث النية لتجبت وأنا جاريم » أو جارت فانظر إلى أي شيء أتجه ذهن أبي العلاء؟ أتجه إلى الآخرة كذلك والنية ، وهو يبحثها لأنه يجعلها ويفزع منها فزعاً يقرب من فرع الأطلاق : فأبناولى وجهه لم يجد إلا هذه

(١) ص ٤٦ (٢) ص ٢١٤ (٣) ص ١٩٨

(٤) ص ١٧٩ (٥) ص ١٩٩ (٦) ص ١٧٣

### مجموعات الرسائل

تباع مجموعات الرسائل مجلدة بالأمان الآتية :

السنة الأولى في مجلد واحد ٥٠ قرشاً ، و ٧٠ قرشاً كل من السنوات : الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة في مجلدين .

والمجلد الأول من السنة السابعة

وذلك عبداً أجرة البريد وقدرها خمسة قروش في الداخل وعشرة قروش في السودان وعشرون قرشاً في الخارج من كل مجلد